



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية
جلسة طاولة مستديرة (6)

مواجهة الآثار الاقتصادية للقرار الاسرائيلي بضم مناطق
من الضفة الغربية المحتلة¹

2020

¹ اعتمدت هذه الورقة على عدة مراجع محلية ودولية، أهمها اصدارات متنوعة صادرة عن دائرة شؤون المفاوضات - منظمة التحرير الفلسطينية، وتقارير البنك الدولي، وتقارير الأونكتاد، ومراجع دولية قانونية حول القانون الدولي العام، وبعض الخطط والاستراتيجيات الوطنية الفلسطينية، ومراجع صحفية حول التصريحات الرسمية للمسؤولين، وبعض منشورات المعهد.

إعداد

فريق من باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"



أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من

إن الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة هنريش بل.

1. خلفية

يولي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) اهتماما خاصا بالقضايا ذات الأثر الهام على الأمن الاقتصادي القومي الفلسطيني. لذلك جاء هذا اللقاء لعرض ومناقشة خطر الضم الاحتلالي الجديد لأراضي دولة فلسطين المحددة في "الرؤية" الأمريكية-الإسرائيلية للقضاء على القضية الفلسطينية، والبالغة حوالي 30% من مساحة الضفة الغربية.² سيتم نقاش موضوع الضم (أو ما تسميه الرواية الإسرائيلية بـ "بسط السيادة في مناطق يهودا والسامرة")، في سياق أهداف لقاءات الطاولة المستديرة التي تتناول الموضوعات الاقتصادية الهامة والحساسة والتي تمس أو تطل كافة أفراد ومؤسسات المجتمع الفلسطيني. إذ يعتبر موضوع الضم الإسرائيلي، بغض النظر عن توقيت تنفيذه، وبل مجرد التلويح به من خلال "إبقائه على الطاولة" أولوية قصوى وتحدي إضافي أمام الحكومة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني مع تزامن تداعيات جائحة كوفيد-19 الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تناولها المعهد في لقاءات سابقة.

تعرض هذه الورقة الخلفية خطط الضم الإسرائيلي الجديدة للأراضي الفلسطينية المحتلة في سياق الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية، والخطط الاستراتيجية الإسرائيلية الاستيطانية والأمنية، وذلك من خلال ربط الأبعاد القانونية لهذا الضم المحتمل بالأبعاد الاقتصادية وتداعياتها وآثارها، وذلك لإثارة هذا الموضوع الاستراتيجي، بهدف مناقشة سبل التعامل معه وكيفية مجابهته قانونيا واقتصاديا والخروج بتوصيات سياسية في هذا الشأن. مع تصاعد التوترات الإقليمية على ضوء الاتفاق الإسرائيلي-الإماراتي "بتعليق مؤقت" لتنفيذ خطوات فعلية لتطبيق الضم، مقابل تطبيع العلاقات الثنائية، فإن هذا التأجيل يعطي للطرف الفلسطيني المزيد من الوقت لتهيئة الأوضاع الداخلية والخارجية لمواجهة الضم عندما يحصل، في أسوأ الأحوال، ولجعل التجميد المؤقت حالة دائمة، بأن يتم "سحبه عن الطاولة".

2. الضم ليس سوى تشريع إسرائيلي للاستعمار الاستيطاني

الضم الإسرائيلي "بفعل القوة الاحتلالية" الذي أعلن عنه مؤخرا لم يكن مفاجئا، وذلك بحكم السياسات الاحتلالية عبر التاريخ، فهذا الاحتلال يتكرر للحقوق الفلسطينية الاقتصادية والإنسانية والمعيشية، ويخطط لضم الأراضي الفلسطينية بشكل ممنهج وشامل منذ أكثر من خمسة عقود. حيث بدأت سياسة الضم منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967 بالإعلان غير الشرعي عن ضم القدس الشرقية تبعه تغيير في قانون الأساس للقدس عام 1980 بإعلانها عاصمة لإسرائيل، وكذلك بدء سياسات الضم للجولان السوري المحتل عام 1981، مع استمرار إسرائيل بمصادرة الأراضي، وتدمير الممتلكات والاستيلاء على أملاك الغائبين، وإعلان أراضي عسكرية مغلقة وبناء المستوطنات غير القانونية، ونهب الموارد الاقتصادية والطبيعية بكافة مصادرها. فقد كان الضم الفعلي أيضا بحكم بناء المستوطنات غير الشرعية على أرض محتلة، وبناء جدار الضم والفصل العنصري الذي ضم فعليا ما يزيد عن 9.4% من الأراضي الفلسطينية وقسم القرى والمدن الفلسطينية وعزل القدس عن باقي أراضي الضفة الغربية، الأمر الذي زاد من تجزئة الضفة الغربية ووسع خريطة "الكتنونات" الفلسطينية، بمعنى آخر لا يوجد فرق بين الضم بالقوة والقانون أو الاحتلال الذي نعيشه، فهما وجهان لنفس العملة الاستعمارية المتواصلة منذ قرن.

استكمالا للمخطط الإسرائيلي الممنهج للسيطرة على المزيد من الأراضي، سنت حكومة الاحتلال العديد من القوانين التمييزية خلال الفترات السابقة، فمثلا، منذ عام 2015 ناقشت ما يزيد عن 60 من مشاريع القوانين المتعلقة "بتطبيق القانون الإسرائيلي" على أراضي الضفة المحتلة والمستوطنات المقامة عليها، وأهمها ما تم عرضه في الكنيست الإسرائيلي العام 2018 حول ضم جميع المستوطنات في الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل وكذلك العام 2017 حول ضم "القدس الكبرى". في حينه وافق الكنيست على خمسة قوانين تخدم الضم الإسرائيلي بشكل مباشر وغير مباشر، ومن هذه القوانين ما يتعلق بتشجيع الاستثمار في المستوطنات، وقانون تنظيم الاستيطان العام 2017 الذي يسمح بالمصادرة الدائمة للأراضي الفلسطينية، وتغيير محاكمة الأراضي من المحكمة العليا إلى المحاكم الإدارية الإسرائيلية لتسهيل عملية الضم، وغير ذلك من القوانين العديدة الأخرى. هذا كله مهد "البيئة القانونية الإسرائيلية" للمخططات السابقة

² لقاء الطاولة المستديرة الأول بعنوان "الرؤية الأمريكية-الإسرائيلية لإنهاء القضية الفلسطينية: الأبعاد الاقتصادية والأثر المحتملة للتطبيق"

واللاحقة، وتوجت هذه المخططات مؤخرا في الموافقة الأمريكية على "حق" إسرائيل بضم مساحات جديدة للضفة الغربية، على أن تحتفظ دولة إسرائيل بالمسؤولية الأمنية العليا لدولة فلسطين في حال أقيمت بحسب الشروط الإسرائيلية الأميركية التصفية، وكذلك الاعتراف الأميركي السابق بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.

الخلاصة هنا، تواصل السياسات الاستعمارية السابقة ضاربة بعرض الحائط أي اتفاقيات للسلام، ومتجاهلة للقانون الدولي، وأن إسرائيل سعت لإرساء أمر واقع قانوني- سياسي جديد بمباركة أمريكية بحيث يتم تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين الاسرائيليين والأراضي التي ضمت وسيتم ضمها، وتطبيق الأوامر العسكرية الاحتلالية على الفلسطينيين الذي يعيشون ضمن هذه الأراضي، وهذا أيضا يعتبر أحد الملامح البارزة لنظام الفصل العنصري، وتكرار لحقوق الشعب الفلسطيني "غير القابلة للتصرف" التي أقرتها الشرعية الدولية منذ 70 سنة.

3. المفهوم القانوني للضم والموقف الفلسطيني الرسمي والدولي

الضم هو أن تقوم دولة بدمج أراض من دولة أخرى محتلة بالقوة، أي أنه احتلال صريح ومباشر، وما يميزه عن الاحتلال هو الصفة الزمنية، إذ يهدف الضم الى الاستيلاء الأبدى، بينما الاحتلال يكون مؤقتا وفقا لقوانين الاحتلال الدولية، وكليهما الاحتلال والضم محظوران تماما في القانون الدولي. ويمنع الضم منعا باتا بموجب القانون الدولي وخاصة أن الضم يعيق الحق في تقرير المصير، وذلك يعتبر قاعدة أمره من قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية..

الضم الذي تقوم به إسرائيل فعليا وعمليا على أرض الواقع لم يقتصر على ما تم الإعلان عنه مؤخرا، بل هو سياسة مستمرة ومخالفة للقانون الدولي، وتهديدا له وللمبادئ الدولية، وتبين الانكار الواضح لحقوق الفلسطينيين، والقوانين العنصرية حيث تهدف إسرائيل للسيطرة على الارض مع اخلاء مسؤوليتها عن السكان الموجودين عليها، والذين سيخضعون لقوانين استعمارية وأوامر عسكرية إسرائيلية. وتعتبر إسرائيل أن وجود السكان الفلسطينيين على هذه الأرض وجود مؤقت، وكل ذلك مخالف للقوانين الدولية والإنسانية المتعارف عليها.

فإعلان إسرائيل عن ضم أجزاء جديدة من الضفة الغربية في بداية العام 2020، يشكل خرقا جديدا من قبل قوة الاحتلال، وأدى إلى إثارة ضجة سياسية ودبلوماسية واسعة النطاق، وأسفر عن بروز مواقف رسمية من القيادة الفلسطينية ومن المجتمع الدولي وبعض الدول العربية مثل الأردن، رافضة وبشدة لهذا الضم الجديد. فكان الموقف الرسمي للقيادة الفلسطينية أن أعلنت القطيعة مع الإدارة الأمريكية، ووقف التنسيق الأمني بالإضافة الى عدم الالتزام باتفاقيات أوسلو وغيرها كتعبير صارخ عن رفضها لهذه الرؤية وهذا الضم.

هذا يعتبر نقطة انطلاق قانونية دولية لتحرك القيادة الفلسطينية تجاه حث الدول على الالتزام بهذا القرار والزام إسرائيل به. يجدر الذكر والتوضيح بأن المجتمع الدولي (بشكل عام) يمارس الرفض والشجب والإدانة، ولكنه في الوقت ذاته يقوم بتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والثقافية مع دولة الاحتلال ويعطي أفضلية للبضائع الإسرائيلية في أسواقه، وبهذا يقوم بدعم الاحتلال ونظام الفصل العنصري بشكل مباشر وغير مباشر، ويمكن الاستنتاج بأن الثقة في هذا المجتمع ستبدأ بالتزعزع ما لم يبدأ باتخاذ إجراءات عقابية بموجب القرارات الدولية وقواعد القانون الدولي.

4. الصدمات الاقتصادية من خطة الضم الجديدة في سياق الرؤية الأمريكية الإسرائيلية

بداية، يصعب الفصل ما بين التصريحات الإسرائيلية الرسمية حول الضم الجديد وبين ما طرحته الرؤية الأمريكية لصفحة القرن، لذلك يقرن تناول موضوع الضم الجديد بالرؤية الأمريكية ومحتوياتها. فمنذ العام 2017 اتخذت الإدارة الأمريكية عدة خطوات لتهيئة الأرضية السياسية لفرض رؤيتها، بدءاً بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها (6 كانون أول 2017)، مروراً بإيقاف

الدعم الأمريكي للأونروا (31 آب 2018)، ثم تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو التي لا ترى في الاستيطان انتهاكا للقانون الدولي (18 تشرين ثاني 2019)، باعتبار الضفة الغربية أراضي تخضع للسيطرة الإسرائيلية وليست أراضي محتلة. هذه الخطوات تمثل سوابق في المواقف الأمريكية المعلنة على الأقل منذ انطلاق عملية السلام، بل منذ 1967، وقد أدت إلى حالة من القطيعة السياسية بين الإدارة الأمريكية والقيادة الفلسطينية، بالإضافة إلى المزيد من الانقسام في المواقف العربية الرسمية (بين الدعم اللغوي العلني للحقوق الفلسطينية والتساوق الفعلي مع جهود تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية). هذه الرؤية تتجاهل كافة القرارات الأممية التاريخية بخصوص القضية الفلسطينية، والتزامات إسرائيل بموجب الاتفاقيات الدولية في مجالي القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ناهيك عن التزاماتها في إطار اتفاقيات أوسلو. باختصار، فإنها رؤية مرفوضة لتكرها التام لحقائق التاريخ وللحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني.

استكمالا لتنفيذ الرؤية الأمريكية الإسرائيلية عام 2020، ظهرت التسريبات الصحفية والتصريحات الرسمية الإسرائيلية³ من قبل رئيس وزراء الاحتلال، بأن إسرائيل ستسعى لفرض السيادة الإسرائيلية على 16 مستعمرة في الضفة الغربية، وضم 43 منطقة فلسطينية للسيطرة الإسرائيلية (يسكنها قرابة 106 آلاف فلسطيني)، وقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بداية عام 2020 بأن هذا الضم سيضم حوالي 50% من المنطقة المسماة "ج" والتي تشكل بدورها حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية وفقا لاتفاقية أوسلو الثانية عام 1995.

إن هذه الرؤية وهذه الهجمة السياسية الاستعمارية المتواصلة لا تمثل إلا شرعنة أمريكية إسرائيلية للحقائق التي فرضتها إسرائيل على الأرض، خاصة منذ إبرام الاتفاقيات مع م.ت.ف. في 1994، والتي تنوي فرضها، إن استطاعت، في إطار مخطتها الاستعماري⁴ الذي يهدف إلى المزيد من النهب والتوسع والاحتفاظ بالبور الاستيطانية في مختلف مناطق الأرض المحتلة، وتثبيت نظام فصل عنصري. كنتيجة منطقية، تشكل موقف فلسطيني موحد برفض الرؤية الأمريكية المطروحة، واعتبارها تتسلف أي فرصة باقية لاستئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين ولأنها تحسم كافة قضايا الحل النهائي، كما أنها لا تستند إلى حدود الرابع من حزيران 1967، وتمنح إسرائيل السيادة المطلقة على القدس. ولذلك كله جاءت المواقف الرسمية الفلسطينية والشعبية وغالبية الدول بالرفض القاطع لهذه الرؤية وهذا الضم.

لا تهدف هذه الورقة إلى الدخول في تفاصيل السياسات الاحتلالية الإسرائيلية، ولا الأبعاد القانونية لموضوع الضم. لكن المدخل السابق يفيد في تأطير التحليل الخاص بالأبعاد الاقتصادية لهذا الوضع الجديد، الذي يحمل نوعين من الصدمات الاقتصادية:

- ما يتعلق بالموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي الرافض لمجرد الإقرار الأميركي-الإسرائيلي للضم والتلويح به (أي، تداعيات المواقف الأخيرة بوقف التنسيق الاقتصادي والمدني مع سلطات الاحتلال)، ما تحمل في طياتها آثار ضارة على المالية العامة وعلى قطاع التجارة الخارجية والعمالة في إسرائيل وغيرها من نواحي الحياة المدنية الفلسطينية؛
- ما يتعلق بالأولويات التخطيطية والسياساتية والانفاقية والاستثمارية لتمكين الشعب الفلسطيني (وخاصة هؤلاء المقيمين في المناطق المستهدفة والمقدر أعدادهم بأكثر من مائة ألف مواطن) من التمسك بتلك المناطق، وحمايتها من المصادرة والاعتداءات الاستعمارية على الممتلكات والبشر، وافشال الضم من القاعدة بالتوازي مع الجهود لإفشاله من قبل القيادة.

³ نتباهو قد **تعهد** في 10 أيلول/سبتمبر لدى فوزه في الانتخابات المقررة في 17 أيلول/سبتمبر وتمكنه من تشكيل حكومته، بضم غور الأردن (يمثل ربع مساحة الضفة الغربية تقريباً) ومستوطنات الضفة الغربية إلى "السيادة الإسرائيلية"، وفيما بعد تناقلت كافة وسائل الاعلام العبرية والعالمية والعربية بدون استثناء تصريحاته بضم 30% من مساحة الضفة الغربية. وقد لاقت هذه التصريحات اذانة واسعة من كافة الأطراف. <https://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%A9-> <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/6/8>

⁴ تم اصدار أكثر من 60 مشروع ضم في الكنيست احتوت على مشروع ضم للقدس الكبرى، مشروع ضم لغور الأردن، مشروع ضم للمستوطنات كافة في المنطقة ج بالإضافة لمشاريع ضم لمستوطنات متفرقة. بالأجمال مشاريع الضم شملت 60% من الضفة الغربية.

تركز الأقسام التالية من الورقة على الرزمة الثانية من هذه التحديات الاقتصادية المتصلة بالخطط الإسرائيلية الراهنة.

5. الآثار الاقتصادية المحتملة لضم غور الأردن وشمال البحر الميت والمناطق الأخرى

يجدر التنويه إلى أنه يصعب حصر الآثار الاقتصادية المتوقعة في ورقة خلفية مختصرة وذلك لتتوعها وسعة مجالها وعدم يقين توقيتها... الخ، وأنها بحاجة إلى دراسات إضافية معمقة، ولكن يمكن التعرض هنا بشكل عام للملامح الأساسية للآثار السلبية وبشكل مقتضب، وذلك لأغراض النقاش في هذا اللقاء. لا يمكن التعرض للآثار الاقتصادية لهذا الضم دون التعرف على مساحة الأراضي ومكوناتها ومواردها ومواقعها، وواقع الحال النابع من سياسات الاحتلال، لذلك سيتم عرض مكونات وموارد المناطق المستهدفة للضم وملامحه الأساسية وفقاً لأهم الحقائق التالية:

1.5 فيما يخص منطقة غور الأردن تحديداً

تمتد مساحة الأغوار ومنطقة نهر الأردن (بما فيها منطقة شمال البحر الميت على مساحة 1,611,723 دونما، ما يشكل 28.8% من مساحة الضفة الغربية. وتقع 87.5% من تلك المساحة في المناطق "ج"، و"ب" وباقي تلك الأراضي مصنفة "أ" و"ب" وتضم مدينة أريحا. وتمثل الأغوار غالباً المناطق الزراعية الأكثر خصوبة -خاصة مع مميزات المناخية- والأوسع مساحة، فضلاً عن تمتعها بمخزون من الأملاح والمعادن، وما تتمتع به من جذب سياحي.⁵

يعاني سكان الأغوار، وخاصة في المناطق المصنفة "ج"، من العديد من التحديات، حيث هجرت إسرائيل وهدمت ما يقارب ثلث تجمعاتهم السكنية، مما أدى لانعكاسات خطيرة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ناهيك عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بدرجة أعلى من باقي مناطق الضفة الغربية، لتسهم في تدني الأمن الغذائي للسكان. وقد حرمت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي ومصادر المياه الفلسطينيين من استغلال الأغوار والانتفاع من خيراتها الطبيعية، وحجبت بالتالي إمكانيات الاستثمار، وفرص هامة لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وتحريك عجلة التنمية.

تبدو المفارقة واضحة في هذه المنطقة من حيث أن 11,000 مستعمر يستغلون أكثر من 90% من مساحة الغور، وحوالي 65,000 فلسطيني محصورين في أقل من 10% من هذه المنطقة، هذا فضلاً عن القيود المفروضة عليهم وعدم السماح لهم بالحصول على المياه الزراعية الكافية، في الوقت الذي يتمتع المستوطنون بصلاحيات وتسهيلات كبيرة أدت إلى تطوير منشآتهم الزراعية والصناعية والسياحية. وتصدر منتجات المستوطنات الزراعية إلى أوروبا وأمريكا والهند وسنغافورة. كما أن حكومة الاحتلال تقدم دعم خاص لشركات السياحة الاستيطانية والمنتجات الاستيطانية في تلك المناطق.

وبشكل أكثر تفصيلاً، تمنع إسرائيل الفلسطينيين من استخدام غالبية الأراضي في الأغوار وشمال البحر الميت، حيث:⁶

- وضعت 48.7% تحت اسم "أراضي دولة"، وهي موجودة داخل حدود 30 مستعمرة.
- أعلنت 46% كمناطق عسكرية مغلقة، ومن ضمنها المناطق البلدية الخاصة بالمستوطنات، إضافة لحوالي 11 منطقة تدريبات عسكرية. يضاف إليها 1% من المساحة كحقول ألغام على امتداد الحدود مع الأردن.
- كما أعلنت إسرائيل عن إقامة 26 محمية طبيعية، تشغل 20% من تلك المساحات.
- أما المتبقي من المساحات، فقد خصصت بالمجالس الإقليمية للمستعمرات.
- وبالمحصلة (وبعد جمع المناطق المتطابقة في الوصف أعلاه يتبين أن حوالي 85% من مجمل مساحة الأغوار محظورة على

⁵ Maan Development Center, 2012. "Parallel Realities: Israeli Settlements and Palestinian Communities in the Jordan Valley".

⁶ B'Tselem, 2011. Background on the Jordan Valley.

يمكن إجمال الأهمية التي يتمتع بها غور الأردن وشمال البحر الميت من الناحية التنموية والاقتصادية بما يلي:

- يشكل مساحة لاستيعاب التزايد السكاني في الضفة الغربية.
- الأهمية الخاصة للأراضي الخصبة التي تشكل أساسا لتوفير الغذاء للسكان، فضلا عن إمكانيات التصدير الزراعي. فوفقا لتقديرات بعض الخبراء، فإن زراعة واستصلاح 100 ألف دونم في غور الأردن، ممكن أن توفر فرص عمل لأكثر من 150 ألف عامل، فضلا عن أن استخدام تقنيات زراعية حديثة من شأنها مضاعفة المحاصيل من 5-10 أضعاف⁸. كم يمكن للزراعات التصديرية على مساحة تعادل حوالي 50 ألف دونم ضخ مليار دولار سنويا في الاقتصاد الفلسطيني.
- الإمكانيات المتوافرة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمعادن والمياه.
- الأهمية التجارية، وخاصة عبر التبادل مع الأردن والمحيط العربي، لفك العزلة المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وتبعيته لاقتصاديات الاحتلال.
- الأهمية السياحية كموقع فريد من نوعه في العالم وخاصة بوجود البحر الميت، بالإضافة إلى الأهمية الصناعية ذات العلاقة بالمنتجات الطبية المصنعة من مواد خام البحر الميت.

2.5 فيما يخص مناطق "ج"

بشكل عام، اتسمت عملية تسجيل الأراضي، تاريخيا، في الضفة الغربية بالمحدودية، إذ تمثل مساحة الأراضي المسجلة رسميا ما نسبته 33% من مساحة الضفة الغربية، و31% من مساحة المنطقة المصنفة "ج"، أي قرابة نصف المساحة الإجمالية للضفة الغربية. ولقد أوقفت إسرائيل وفقا للأمر العسكري رقم 59 الصادر بعد احتلالها الضفة الغربية، عملية التسجيل التي بدأت في العشرينات من القرن الماضي، وامتدت في فترة الانتداب البريطاني والحكم الأردني. وحتى في فترات التسجيل كان إقبال المالكين على التسجيل محدودا لمجموعة من الأسباب بما فيها جماعية الملكية والاستخدام. ولم يكن التسجيل الرسمي للأراضي ينطبق على واقع الاستخدام الفعلي للأراضي.⁹ ووفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن إجمالي المساحة المزروعة من قبل الفلسطينيين بلغت في العام (2010) 1,195,000 دونم، في الوقت الذي بلغت فيه هذه المساحة حوالي 1,700,000 دونم في العام 1982، مما يعكس وبوضوح تراجع مساحة الأراضي المزروعة بفعل سياسات الاحتلال ليصل إلى 34%.¹⁰

من جانب آخر، عمليا، فإن ما يقل عن 1% من الأراضي في المنطقة "ج" مخصصة من قبل السلطات الإسرائيلية للاستخدام السكني الفلسطيني، أما ما تبقى فتعرض عليه قيود مشددة لعرقلة الفلسطينيين من استعماله ومن غير الممكن للفلسطينيين الحصول على مخططات هيكليّة أو تصاريح بناء لأغراض السكن أو النشاط الاقتصادي حتى في النطاق الضيق للقرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة "ج"، والحال كذلك بالنسبة لاستخراج الموارد الطبيعية وإنشاءات البنية التحتية.¹¹

تتميز المناطق "ج" بأهمية استراتيجية كبيرة، بما لديها من المقومات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية، لعل أبرزها:

- الأغوار وتشكل حزام الحدود الشرقية لفلسطين التاريخية والبوابة الجوية لدولة فلسطين.
- احتوائها أعلى مخزون من الموارد الطبيعية الفلسطينية.

⁷ خطة 2014 لمناطق ج تقدر 23% متاحة للفلسطينيين

⁸ B'Tselem, 2011. Background on the Jordan Valley.

⁹ The World Bank, West Bank and Gaza, the economic effects of the restricted access to land in the West Bank

¹⁰ KeremNovat, Israeli Settler agriculture as a means of land takeover in the West Bank

¹¹ World Bank: West Bank and Gaza area C and the future of the Palestinian economy. October 2013

- تضمناها لأغلب أراضي الضفة الغربية الزراعية.
- توفيرها التواصل والربط الجغرافي، الاجتماعي والمكاني للضفة الغربية.
- إمكانية إنشاء استثمارات سياحية، وسياحة بيئية داخلية.
- الملاذ الأخير للتوسع العمراني الفلسطيني.

6. ماذا يعني هذا الضم من الناحية الاقتصادية: تدمير جدوى الاقتصاد الفلسطيني

في حال المضي قدماً بالضم القانوني الموعود، فإن نتائجه بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ستكون وخيمة:

- تكريس السيطرة الإسرائيلية على المعابر مع الأردن، وإجبار الفلسطينيين على استخدام الموانئ الإسرائيلية، وحرمانهم من إنشاء ميناء ومطار خاص بهم، وربط ذلك بلائحة اشتراطات طويلة. هذا بالإضافة إلى ضم غور الأردن بالكامل وكافة المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية، وإنشاء شبكة طرق وأنفاق وجسور لربط هذه المناطق بإسرائيل، بما ينذر بموجة جديدة وغير مسبوقة من مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين.
- مثل هذا الضم سيكبل ويكبح أي تخطيط اقتصادي تنموي وطني، وذلك بسبب فقدان الفلسطينيين كافة المزايا الاقتصادية التي تدعم العملية التنموية، حيث أن 50% من المنطقة "ج" ستفقد عوائدها، فقد أوضحت العديد من التقارير الدولية بأن الخسائر الحالية لعدم استغلال مناطق "ج" تصل إلى 23% من الناتج المحلي الفلسطيني، وبينت أن التسرب المالي من هذه المناطق يصل إلى أكثر من 600 مليون دولار سنوياً. دون احتساب الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها من المصادر الأصلية.
- يبلغ مجموع الأراضي القابلة للزراعة في مناطق (ج) (326,000) دونم، دون احتساب ما يزيد عن (100,000) دونم يتم استغلالها للزراعة من قبل المستعمرين. وتحتاج زراعة هذه المساحات إلى 189 مليون متر مكعب من الماء سنوياً، فيما تبلغ حصة فلسطين بحسب اتفاقية اوسلو 138.5 مليون متر مكعب. تحتل المستوطنات مع مناطق النفوذ الخاصة بها ما يزيد عن 538,000 دونم بينما يستغل المستعمرون ما يزيد عن 100,000 من الاراضي الزراعية في غور الأردن.
- كما يمثل البحر الميت مصدراً غنياً بالمعادن مثل البوتاس والبروم، حيث تجني الأردن وإسرائيل مجتمعين ما يقارب 4.2 مليار دولار سنوياً من هذه المعادن. كما تضم الأغوار قرابة (20,000) دونم تصلح كمقالم للحجر والرخام. أما السياحة في البحر الميت فمن شأنها أن تدر 126 مليون دولار سنوياً للاقتصاد الفلسطيني المستقل (البنك الدولي، 2014).
- يخلص البنك الدولي إلى أن رفع العوائق الإسرائيلية سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج بمقدار 2.2 مليار دولار سنوياً، بالقيمة المضافة، علماً بأن ذلك يشمل قطاعات الزراعة والسياحة للبحر الميت، والإنشاءات، والحجر والرخام، والاتصالات، وأملاح ومعادن البحر الميت، والمستحضرات الطبية والتجميلية.

عوضاً عن رفع هذه القيود، تأتي رؤية الولايات المتحدة لتمنح هذه الأراضي، وأراضي إضافية لإسرائيل على طبق من ذهب. ذلك يعني ان الضم الجديد (القدس الشرقية قد تم ضمها منذ عقود عديدة) على الأقل سيزيد من هذه الخسائر ويفقد الفلسطينيون الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة لهم ضمن دولتهم، ويمكن اجمال الآثار السلبية الاقتصادية المباشرة بما يلي:

- أن كافة مقومات التشغيل والاستثمار سيتم فقدانها نتيجة هذا الضم، وبالتالي ستكون النتيجة تقويض العملية التنموية وتراجعها بسبب عدم القدرة على تأسيس بنية تحتية للتوسع العمراني والاستثماري.
- التواصل الجغرافي الذي سيتم بتره مقابل "تواصل مواصلاتي" سيؤدي إلى التأثير السلبي على حركة التجارة والاستثمار وحركة الأفراد ورأس المال ويؤدي إلى خلق بيئة استثمارية طاردة.
- فقدان كبير في موارد الإيرادات التي تغذي الخزينة الفلسطينية.
- عدم السيطرة على مخزون الموارد الطبيعية الذي سيخدم التنمية المستقبلية، والذي يتمثل في الأرض أولاً، والمياه، والمعادن، والفوسفات، والمواد الخام الأخرى، والطاقة البديلة الممكن انتاجها وخاصة في مناطق الغور.
- كانت القدس دوماً المركز السياسي والثقافي والتجاري للفلسطينيين، وقطاعها السياحي من أهم الأرصدة الاقتصادية الوطنية. كما أنها تمثل قيمة وطنية وروحانية لكافة أبناء الشعب الفلسطيني، بما يجعل الحديث عن الخسائر الاقتصادية هنا بلا أي

معنى. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن إسرائيل عزلت القدس عن محيطها الفلسطيني ديموغرافيا واقتصاديا، وفرضت تغييرا في الواقع الديموغرافي في القدس ليشكل الإسرائيليون ما نسبته 66% من سكان المدينة. كما أدت القيود والحواجز وبناء الجدار إلى تآكل القطاعات الإنتاجية، والاعتماد المتزايد على سوق العمل الإسرائيلي، وعملية الضم الجديدة لمناطق القدس سيؤدي إلى تدمير إضافي.

في الواقع، فإن النتيجة المنطقية لتطبيق الضم ستكون تدمير الاقتصاد الفلسطيني وفكرة "الجدوى الاقتصادية لدولة فلسطينية" من خلال وخنق الحيز المتاح لسن السياسات التنموية وللعمل والاستثمار، ومحاصرة حركة السكان وتوسع العمران والتوسع الزراعي. كما أن هذا الوضع يجرم الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية، والسيطرة على مفاتيح الإدارة الاقتصادية، وتبقيها في يد إسرائيل، ونقطع التواصل الجغرافي الفلسطيني، وتمنح إسرائيل السيطرة المطلقة على حركة البضائع والأشخاص، والحدود، والمجال الهوائي والبحري الخ، أي، القضاء على مقومات الدولة والسيادة والتنمية الفلسطينية بكافة أشكالها¹².

7. هل هناك مقترحات لتدخلات يمكن اللجوء إليها؟

خلفت سياسات الاحتلال، تبعات كارثية على المجتمع الفلسطيني دفع ثمنها المجتمع الفلسطيني برمته، خاصة أولئك الذين بانوا تحت سيطرة الاحتلال الكاملة في المناطق "ج"، ومنطقة الأغوار، والقدس الشرقية المحتلة، وبقي أهالي هذه المناطق في "الخنق الأممي" للمواجهة المتواصلة والمباشرة مع الاستيطان والتوسع الاستعماري الإسرائيلي وسياساته. واستدعت أوضاع هذه الفئة السكانية المعيشية المتردية باستمرار، جهود مكثفة للإغاثة الإنسانية تقوم بها المنظمات الدولية المختصة وجهات فلسطينية رسمية وأهلية.

ورغم الاعتراف بأهمية الإغاثة الإنسانية، ورغم التزايد الأخير في مشاريع وتدخلات العديد من المؤسسات الدولية العاملة ضمن الحيز التنموي المحدود والمتاح في هذه المناطق المحتلة، إلا أنها لا تكفي لإحداث أي تأثير دائم في معالجة حالة الفقر وضعف الاقتصاد ومعاناة السكان في هذه المناطق، والحفاظ على حقوق الممتلكات والأراضي ومنع التوسع الاستعماري والضم لغاية يومنا هذا. كل ما تشكل خطراً إسرائيلياً جديداً أو انتهاكاً استعماري لا تحاسب عليه القوة القائمة بالاحتلال، تهب وتتعض المؤسسات الدولية أو الفلسطينية للشجب والمعارضة، دون إجراء تحركات على الأرض من شأنها "تدفيع الثمن" للاحتلال لجرائمه المتكررة. أمام خطر الضم، إن لم يكن محدداً ووشيكاً فإنه يبقى قراراً سياساتياً إسرائيلياً، ستسعى إسرائيل بكل قوتها لتنفيذه لا محالة، عاجلاً أم آجلاً، مما يستدعي موقفاً فلسطينياً مختلفاً عن كل المواقف السابقة التي لم تحدث التغيير المنشود في الظروف المادية لأهالي المناطق المستهدفة بالضم، ولا في تمكينهم من التصدي المباشر للاستعمار الزاحف.

في هذا السياق فإن التحرك أو التدخل المطلوب حالياً يجب أن يكون على مسارين، الأول قانوني وسياسي ودبلوماسي (وهذا لن نتطرق له بإسهاب بحكم التخصص وأهداف هذه الورقة) والثاني، تدخلات اقتصادية استراتيجية تنموية وأنية إغاثية بهدف تعزيز الصمود على الأرض. ويمكن عرض أبرز هذه التدخلات الاقتصادية للمناطق المهتدة بالضم، وحتى تكون هذه التدخلات ممنهجة وفاعلة نقترح بأن يتم القيام بما يلي:

1.7 تأسيس إطار التدخل والذي يمكن تأطيره بثلاثة مستويات، هي،

أ. مستوى القاعدة، وهي تعتبر الموجهة والمحركة للتدخلات الإنمائية المحتملة كونها المستفيدة الرئيسية منها:

¹² مقال بعنوان "صدمة كوفيد-19 في فلسطين: تأثيرات الأزمة الصحية العالمية والاستجابة المحلية، وخطة التعافي الاجتماعية والاقتصادية الوطنية"، بقلم رجا الخالدي، صحيفة الحدث.

- المجتمعات المحلية في مختلف أنماطها ومناطق تواجدها.
 - المجالس المحلية واللجان المحلية.
 - الجمعيات الأهلية (زراعية، نسائية، تعاونية...) التي لها دور وساطة ميدانية مع السلطة والمانحين والقاعدة المحلية، بالإضافة للتوثيق والتعبئة الشعبية المحلية المساندة والدولية الصديقة.
- ب. **مستوى القيادة السياسية والمساندة**، ودورها في تسهيل وتشجيع المعاملة التفاضلية لصالح المناطق المهدهة:
- السلطة الوطنية: لها دور قيادي وتنسيقي وتعبوي وسياسي/ديبلوماسي في دعم القاعدة من خلال قوانين وإجراءات "محابية للفقراء" وترشيد التدخلات الإنمائية بحسب الأولويات المحلية والوطنية في آن واحد.
 - القطاع الخاص و"الرأس المال الوطني": مطلوب منه لعب دور ليس في القضايا الاقتصادية والاستثمارات الكبرى فحسب، بل أيضاً في التعامل مع احتياجات السكان والفرص الاستثمارية الصغيرة في مناطق "ج" ضمن رؤية تنمية وطنية وأعلى معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ت. **مستوى الشركاء الداعمين والمناصرين**، لهم دور في التمويل، توثيق الأحوال والانتهاكات، الضغط السياسي والمناصرة، المسؤولية القانونية الدولية وتشمل كل من، دول مانحة، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية دولية، ومؤسسات حقوقية وامتزامة دولية. أن العمل الفلسطيني المكثف تجاه هؤلاء المنصرين الذين ينتظرون منذ زمن مواقف فلسطينية حازمة، وجهود ميدانية هادفة وقيادة ديبلوماسية، ليسترشدو بها في مساعيهم وتدخلاتهم.
- 2.7 تحديث الخطة الوطنية 2014-2016 الخاصة بتنمية مناطق "ج"، التي أعدتها وزارة التخطيط الفلسطينية (السابقة)، ولم توضع موضع التنفيذ، وكذلك مراجعة أهداف أجنداث السياسات الوطنية وخاصة ما يتعلق بالمناطق المستهدفة ضمها، ومباشرة العمل بما جاء فيهما بالتركيز على توسيع نطاق المشاريع والخدمات الحكومية لتشمل جميع المناطق الفلسطينية، من خلال الاستثمار ودعم الفئات المهمشة ومحاربة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتأمين الاحتياجات الصحية والتعليمية، وكل ذلك ضروري لتعزيز صمود المواطنين وقدرتهم على قيادة المواجهة مع إجراءات الضم المستقبلية. فتأجيل تنفيذ مخطط الضم يمنح الفلسطينيين بعض الوقت لحشد العدة والقوى لمواجهة مستقبل سياسي مجهول.
- 3.7 تبني توجه إستراتيجي وبرنامج اقتصادي يشتمل على عدة تدخلات فورية مكملة لبعضها ويمكن الشروع بها
- تفعيل التخطيط والتوسع العمراني بما يخدم تجسيد الهوية الوطنية الفلسطينية.
 - توسيع العمل في هذه المناطق كأولوية وطنية، تنطلق من احتياجات المجتمع الفلسطيني التنموية من خلال تشجيع الاستثمار الخاصة والعامة وبالذات تأسيس صناديق سيادية.
 - تطوير مخططات إعمار إقليمية بديلة لمخططات الانتداب البريطاني.
 - دعم الهيئات المحلية ورفع قدراتها لتنفيذ المخططات الهيكلية والمشاريع التنموية.
 - حصر الأراضي المصادرة لأسباب أمنية وممنوحة لاستغلال المستوطنات والمتابعة القانونية لذلك.
 - توفير الدعم والمساندة القانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.
 - دعم وتعزيز أساليب المقاومة الشعبية ضمن استراتيجية وطنية شاملة.
 - هناك العديد من التدخلات وبرامج قابلة للتنفيذ يمكن القيام بها أيضاً وخاصة ما يتعلق بتخصيص الانفاق الاستثماري ودعم المشاريع الصغيرة في تلك المناطق.
 - دراسة مقترح "ماس" لنظيم فلسطين ضمن خمسة مجالس إقليمية لتخطيط التنمية، تفوضها الحكومة المركزية بأعمال التخطيط والتنسيق للخدمات وتركيز الاستثمارات على تعزيز الاقتصادات المحلية/الإقليمية، لبناء رؤية تنموية مكانية فلسطينية مستقلة لمواجهة الرواية الإسرائيلية للحدود المطروحة في خطتها (مناطق "أ"، "ب"، "ج"، منطقة التماس، مناطق تم ضمها،... إلخ)

- ما هو المانع من تأسيس الإطار السياسي التخطيطي المذكور أعلاه، على الرغم من أنه سبق وتم تحديده في إستراتيجية عام 2014؟
- كيف يمكن لمؤسسات السلطة الوطنية تكثيف تواجدها ونشاطاتها في مناطق "ج"، وبأي ثمن؟
- هل تقوم م.ت.ف. بكل ما يمكن قانونياً وديبلوماسياً لمناهضة تشريع الضم وإفشاله؟
- لماذا لم يتم الاستثمار بشكل كاف في مناطق "ج" والأغوار؟
- ما هي الامكانيات لتنفيذ التدخلات المقترحة أعلاه أو غيرها؟ وما هو المانع من عدم التنفيذ؟